

ولا يجوز ان المعنى او المعنى وكثيرا ما يقع في غير ما ذكرنا  
قد نسب الى الاعيان باعتبار الحكم المتعلق به فتقول ان  
بعض غيبت قول خلف ابي لا عن قصد و بنا على ان  
قوله ابي ما كونه في انفس المراد بالشيء ما يتكلم به بالفتن  
فتل كغيره حتى يكون اعمادها سابق بل المعنى ان قوله تعالى  
والفتنة اكبر من القتل تزيل لما تقدم لتلك عطف على عطف الحكم  
التي هي الجزئية ابي ما يفتن به المسلمون ويعذبون بكثيرا كغيره  
من القتل وما ذكر سابق واذا قلنا قوله اولها قال الزجاج ان  
الاشياء اكبر عند ابي عطفها ما والفتنة كغيره وكثيرا في القتل  
قوله اش ربح دوام العبد ان المراد به ادم على القتل والاول  
عطفين الكفاية لعدم دوامه على الفتنة ومن جاز ان استغنى  
عن الاولون بقا توكم اول المعنى لاداءهم على العباد وقان استغنى  
كثيها مستغنى واجهنا اما معطوف على استغنى كلى مع اللاحق  
في المستغنى وان كان التامون هم المستغنى او معترضة والمق  
تجدد للمؤمنين عنهم وعدم السبلات موافقتهم في بعض الامور حتى  
للتعدين لا لغايات كما قال ابن عطية والمعنى الاولون بعد ان يكون  
عن ذلك لتولوا ان استغنى عما فان التفتير ان استغنى هو الرد  
يرى وتكلمتها مستغنى فيكون حتى التعليل يكون فائدة التصديق  
بالشرط التصديق على سبغ فيه عصبهم وكون دوام عبادتهم فعلا عيب  
لا يشترط عليه الفرض بخلاف ما اذا كان لغاية فانه يشترط  
ان الغاية مستغنى الو فروع فانه يتقطع عدلهم كغيره بالعدلية  
قوله الاولون بعد ان يكون اعمادها سابق واصل الاله ان يعل على بعد  
تفتن البر والادوام الفتنة والتعليل لا يقتضى التفتن بخلافها  
فانه يشترط بالتحقيق فتنة الاله لا فرق بينها في عدم افتقار التحقق  
والاستغناء في نفسه وادائها بعد اعتبار الشرط على ان تصديق الغاية

المعنى

المعنى وهو هنا مستغنى كما في قوله تعالى حتى بلغ المحل من اسم الحياط  
المعنى على الغاية او اريد من المعنى به معنى بالتحقيق ويكون المشا  
بما يرادون بفتنة التصديق ان تركهم الفتنة في بعض الاوقات لعدم  
استغنى عنهم كمن المعنى لا يكون متداولا كما يرى قوله وهو استغنى  
اي لا يكون لهم استغناء ويعيد ان يكون لهم فخر من ان لا يكون  
في مكان التحقيق والعلم بعدم الشرط العتق كسب العتق مما درجك  
والاشق من الاعمال اي لا تترك قوله وابدان الى متفحص بان الشرط  
متعلق بقوله حتى يردكم قوله في اجبا على ان يكون معنى على ان قوله  
اولئك اصحاب النار الا تزيل معطوف على الجدة الشرطية واما  
لو كان معطوفا على الجاه فكيف يكون مجروح الاجبا واكمل وفي السار  
مترتب على الموصوف على الردة فلا يكون مشكك السار في المراد  
الاجال الست بقية على الردة اذ لا معنى بغيره بل يفرض على ان  
فائدة التصديق ان اجبا جميع الاعمال حتى لا يكون له عمل موقوف  
الموت على الكفر حتى لو مات مؤمنا لا يجزيه ما لا ولا على بقا رده  
لا ينافي اجبا على الاعمال الست بقية على الردة ويجوز ان الردة لا يوجب  
موجب الست حتى وقال ابو حنيفة ان يجرد الردة لا يوجب الاجبا  
ببطلان الفتنة ومن كثر ما لا يمان ففة حط عليه وهل المطلق على التصديق  
مشرط عند يكون الاطلاق والتصديق في الحكم والحق والحق فيهما  
في النسب وفرة الخلف يظهر من قولهم اسم والوقت بان  
من عند اجتناب نفس الصلوة خلافتها في جميع جهات الدنيا ولا في  
البحر في النهار والليل والاسود وبنى فضل من الردة وهو معنى التعليل  
والشكك او من ياتر من الحق بعد ان يرجع عنه فلو كانت  
ذلك قوله والمراد بالاجال الستة اي في الدنيا والآخرة اولئك  
الذين انفتحت في الدنيا به احبط الله على ان يخطى حط عليه  
واحبط غيره وهو من قولهم حطت الربة حط بالتحرك او اجاب

King Saud University

Copyright © King Saud University